

الوضع الراهن وحصار الدول المتخلفة

الدكتورة مكرم مبيض

وداعاً يا بريتون وودز التعويم والفوضى النقدية العالمية وقوع البلاد المتخلفة في فخ الديون الخارجية

كتاب: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث
تأليف: د. رمزي زكي عدد صفحات الكتاب ٣٤٩ - أكتوبر ١٩٨٧ - سلسلة عالم المعرفة بالكويت
الدراسة شملت الصفحات ٢١٤ حتى ٢٩٦

شكلت قرارات الرئيس نيكسون في ١٥ أغسطس ١٩٧١ صدمة مفاجئة لدول غرب أوروبا واليابان. فمع إعلان وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب تحطم الأساس الذي استند إليه بنیان بريتون وودز. كما أن فرض الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة على الواردات بنسبة ١٠٪ كان يعني من الناحية الواقعية تخفيضاً في قيمة الدولار بهذه النسبة وهو أمر سيضر بالصادرات الأوروبية واليابانية المتجهة إليها.

وفي خريف عام ١٩٧١ تمت عدة لقاءات للتشاور بين مجموعة الدول العشر دون التوصل إلى اتفاق، كما عقدت عدة لقاءات بين الرئيس نيكسون والرئيس الفرنسي ورئيس وزراء ألمانيا الاتحادية ورئيس وزراء كندا للبحث عن حلول للورطة التي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية فيها دول غرب أوروبا، خصوصاً وأن الاضطرابات التي عمت أسواق الذهب والصرف استمرت في الاشتعال.

انتهت المشاورات إلى عقد اتفاقية صيموثونيان في ديسمبر عام ١٩٧١ وكان الحل الوسط الذي توصل إليه المجتمعون حول هذه الاتفاقية يقضي:

١. بأن تلغى الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة الواردات التي فرضتها مؤخراً وأن تخفض سعر الدولار بنسبة ٧.٨٩٪ بالنسبة للذهب وبذلك ارتفع سعر الذهب رسمياً من ٣٥ دولاراً للأوقية إلى ٣٨ دولاراً.
٢. أعفى المجتمعون الولايات المتحدة الأمريكية من التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب. وقد عرف السعر الجديد للدولار بالسعر المركزي **Central rate** بدلاً من سعر التعادل **Parit rate** الذي كان يربط الدولار بالذهب.

٣. سمح لأسعار الصرف الأخرى أن تتقلب في حدود ٢.٢٥٪ صعوداً أو هبوطاً بعد أن كانت هذه الحدود محصورة في $\pm 1\%$ حسب اتفاقية بريتون وودز.

٤. كما قرر المجتمعون تكوين لجنة من قبل صندوق النقد الدولي لتقديم ١٠ اقتراحات بشأن إصلاح نظام النقد الدولي.

وعقب ذلك قامت ثماني دول أوروبية فضلاً عن اليابان برفع أسعار عملاتها. وقررت كندا تعويم دولارها. ومع ذلك فإن اتفاقية الصيموثونيان لم تدم أكثر من أربعة عشر شهراً حتى أعقبتها تطورات أخرى أشد عنفاً. فقد كان من المتوقع أن تهدأ الأحوال في سوق الذهب بعد رفع سعره رسمياً لكن سعر الذهب واصل ارتفاعه حيث ارتفع من ٤٢ دولاراً للأوقية في السوق الحرة في ديسمبر عام ١٩٧١ إلى ١٢٢ دولاراً عام ١٩٧٣. أيضاً كان من المنتظر أن تتدفق الأموال على الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الاتفاقية، بيد أن ارتفاع أسعار الفائدة في دول غرب أوروبا بالمقارنة مع مثيلتها في أمريكا قد حال دون ذلك. واستمر تدفق الدولار بمعدلات كبيرة للخارج، وواصل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ارتفاعه، وتعرض الدولار لضغوط شديدة في أوائل عام ١٩٧٣.

وهنا فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم بتخفيض قيمة الدولار مرة ثانية في فبراير عام ١٩٧٣ بنسبة ١٠٪، وذلك برفع سعر أوقية الذهب من ٣٨ دولاراً إلى ٤٢.٢٢ دولاراً، وبذلك تكون قد خفضت قيمة الدولار بنسبة ٢٠٪ خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣.

وعندئذ قررت ست دول في السوق الأوروبية هي ألمانيا الاتحادية هولندا فرنسا الدانمارك وبلجيكا ولوكسمبورج في مارس عام ١٩٧٣ تعويم عملاتها إزاء الدولار والين الياباني على أن تقوم بتثبيت أسعار الصرف فيما بينها (نظام الثعبان الأوروبي)، في حين عومت بريطانيا وإيطاليا عملاتهما بشكل مستقل.

وآنذاك وقع حدث دولي هام زلزل بعنف شديد من طبيعة علاقات التبادل اللامتكافئ في أسواق المواد الأولية، وكان له تأثير محسوس على نظام النقد الدولي، ألا وهو نجاح مجموعة دول الأوبك بعد اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ في رفع أسعار النفط عالمياً. فلأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية تستطيع مجموعة صغيرة من الدول النامية أن تتخذ قراراً منفرداً يصحح علاقات التبادل الجائرة في السوق الرأسمالية العالمية، فانهى بذلك عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة. وتغير إلى حد لا يستهان به من موازين القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، ومجموعة دول غرب أوروبا واليابان من ناحية أخرى.

كما حققت الدول المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها حيث لم تستطع خطط التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في تلك الدول أن تستوعب هذه المقادير الكبيرة من الإيرادات النفطية. وهنا

سارعت أجهزة ومؤسسات النقد العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وسوق الدولارات الأوروبية...) إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها، وبالفعل اتجه الشطر الأعظم من تلك الفوائض للاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية، وفي سندات الخزينتين الأمريكية والبريطانية، وإلى البنوك التجارية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقام صندوق النقد الدولي بابتكار تسهيل جديد، هو التسهيلات النفطية مصدرها الأموال المقترضة من دول الأوبك لمساعدة الدول الأعضاء التي تعرضت موازين مدفوعاتها للعجز بسبب ارتفاع أسعار النفط المستورد. وعليه فإن العالم الرأسمالي قد انتقل من مرحلة ثبات أسعار الصرف إلى مرحلة التعويم، ونبذت غالبية الدول الرأسمالية الصناعية فكرة وضع أسعار تعادل ثابتة، وسادت فكرة مؤداها، أن أسعار الصرف المرنة يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطيات الدولية، وهي الفكرة التي روجها أنصار المدرسة النقدية التي تزعمها ملتون فريدمان وتحمست لها الولايات المتحدة الأمريكية.

وشهد العالم خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ما يشبه الحرب النقدية الضارية. فكل مركز من المراكز الرأسمالية الأساسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، واليابان) كان يصارع من أجل الحفاظ على مصالحه الخاصة إلا أن التصدع الذي حدث في نظام النقد الدولي كان يهدد هذه المصالح فاختلفت وجهات النظر في الإصلاح المنشود لهذا النظام.

وفي عام ١٩٧٦ عقد مجلس محافظي الصندوق مؤتمراً في جاميكا، تم فيه التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز. وتقررت فيه الأمور التالية:

١. حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم للصرف، بما في ذلك التعويم على أن تتحمل في نفس الوقت النتائج التي تترتب على التصرفات المشابهة من جانب الدول الأخرى. كما نصت المادة الرابعة من اتفاقية التعديل على أنها تحظر على الدول الأعضاء محاولة الحصول على مزايا تنافسية غير عادية في مواجهة الأعضاء الآخرين من خلال التلاعب في سعر الصرف (دون أن توضح المقياس لذلك).

٢. إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته كأبي سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب، وحظر أي وظيفة له في ترتيبات سعر الصرف.

ولكن يلاحظ هنا بأن اتفاقية جاميكا قد تغاضت عن ذكر أي كلمة عن دور الذهب كاحتياطي دولي. لكنها ألغت التزامات الصندوق والأعضاء اتجاه نقل أو تلقي الذهب تبعاً لمواد الاتفاقية القديمة للصندوق.

٣ . التخلّص من جانب من مقادير الذهب التي توجد بحوزة الصندوق .

ولكسب رضا الدول المتخلفة للموافقة على هذا التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق فقد تقرر أن يبيع الصندوق ثلث ما في حوزته من ذهب، وإعادة نصف العائد بالسعر الرسمي إلى الدول الأعضاء، بنسبة حصّة كل منها، ويبيع النصف الثاني (للثلث) بسعر السوق ويوزع جزء منه على الدول المتخلفة، والجزء المتبقي يستخدم لتقديم المساعدات للدول ذات الدخل المنخفض .

٤ . أيضاً تقرر أن تكون وحدات حقوق السحب الخاصّة هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي .

٥ . نص التعديل الثاني على ممارسة صندوق النقد الدولي إشرافاً دقيقاً على سياسات الدول الأعضاء بالنسبة لسعر الصرف، مع التزامه بمبادئ محدّدة في مجال إرشادها إزاء هذه السياسات .

ومنذ ذلك التاريخ تباينت نظم الصرف التي اختارتها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي .

وكان من الواضح، أن خلق حالة من الاستقرار في نظام النقد الدولي بعد إجراءات جاميكا يتوقف على أربعة أمور أساسية، هي :

- أن يستعيد الاقتصاد الأمريكي توازنه الخارجي والداخلي .
 - أن تتم السيطرة على التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية .
 - أن يتم كبح حركات رؤوس الأموال الساخنة وتجميع أعمال المضاربة .
 - حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية وتحقيق الآمال المعقودة على وحدات حقوق السحب الخاصّة لكي تلعب دور هذه العملة وتنظم عملية السيولة الدولية .
- بيد أن أيّاً من هذه الأمور الأربعة لم يتحقق .

فأولاً: استمر العجز الداخلي (عجز الموازنة الفيدرالية) والعجز الخارجي (عجز الحساب الجاري) للولايات المتحدة الأمريكية في التزايد منذ اتفاقية جاميكا وحتى الآن .

ثانياً: عدم السيطرة على مشكلة التضخم .

ثالثاً: انفلات السيطرة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال الساخنة .

رابعاً: عدم حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية .

وخلاصة ما تقدّم، أن العوامل الرئيسة المسؤولة عن تفاقم الأوضاع النقدية الدولية قد استمرت في إفراز آثارها .

وكل ذلك كان يصب في مصلحة أمريكا إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية قد ارتضت بهذا الوضع ولم تحاول

تغييره بشكل جذري لإقامة نظام نقدي عالمي جديد لا تكون فيه للدولار تلك السيطرة المميّزة. والسبب في ذلك، هو أن تلك الدول تدرك جيداً، رغم ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من تناقضات، أن أمريكا بالنسبة لهم هي الملاذ الأخير، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

كما أن الدول الرأسمالية الصناعية استمرت في الحفاظ على الدولار لكي يلعب دور العملة الدولية وتمنع من سقوطه، لأنها تخشى ضياع احتياطياتها النقدية الضخمة المكونة من الدولار.

كما أنها تخاف مفاوضات دولية جديدة تفضي إلى إنشاء عملة دولية حقيقية، لأن مثل هذه المفاوضات لا بد من أن تنال من مركز الدول الصناعية الكبرى في إدارة النظام النقدي العالمي.

أما عن انعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلاد المتخلفة:

فقد آن لنا أن نرصد ونحلل أهم الآثار التي عانت منها تلك البلاد من جراء الفوضى التي آل إليها نظام النقد الدولي بعد انتهاء عصر بريتون وودز، وهنا تبرز أمامنا بشكل جلي نتائج التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويرى د. زكي أن هذه التبعية لا تقتصر على مجرد العوامل الخارجية التي تؤثر في اقتصادها، وإنما على أنها ذلك الوضع التاريخي الذي يملك فيه اقتصاد ما القدرة في التأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها، أي أننا هنا إزاء وضع ذي سياق تاريخي، اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي، نجد فيه تابعاً ومتبوعاً. فالتابع يتأثر بالمتبوع، دون أن تكون له القدرة في التأثير عليه. وهذا هو حال طبيعة العلاقة التي نشأت بين مجموعة دول العالم الثالث وبين نظام النقد الدولي منذ نشأته وحتى الآن. فقد كانت مجموعة هذه الدول تتأثر دوماً بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي دون أن تكون لها أي قدرة في التأثير على هذا النظام أو على محاولات تعديله.

وإذا كانت كل الأزمات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي قد انعكست دائماً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة، إلا أن الأزمة النقدية الرأهنة وما تمخض عنها من آثار على مجموعة هذه البلاد هي أزمة ذات طابع خاص. فهي تتحقق في ظل سياق تاريخي، يتسم بوجود أزمة اقتصادية هيكلية طويلة المدى لمجمل النظام الرأسمالي، وهي لهذا تعبر عن مرحلة انتقالية ذات خواص وسمات جديدة ومن ثم فإن إفرزاتها على البلاد المتخلفة التابعة هي إفرزات جديدة، وتعبر عن مشكلات غير مألوفة في علاقة المركزية الرأسمالية الصناعية بالأطراف المتخلفة.

وإذا شئنا أن نرصد أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية العالمية الراهنة على مجموعة البلاد المتخلفة فيمكن رصد تلك الآثار فيما يلي، مع مراعاة مدى التشابك والتداخل بينها:

- زيادة العجز في موازين المدفوعات .
 - استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية .
 - استيراد التضخم .
 - انخفاض حجم التدفقات الميسرة من المعونات الإئتمانية .
 - تدهور أسعار الصرف .
 - الوقوع في فخ الديون الخارجية ونتائج ذلك .
- سنقتصر على شرح البند الأخير نظراً لأثره الكبير حتى وقتنا الحالي .

الوقوع في فخ المديونية الخارجية:

الأثر الأخير والأفدح الذي نجم عن الأزمة النقدية العالمية الراهنة على مجموعة البلاد المتخلفة ووصولها إلى حد التفجر. ويمكن القول، إن الآثار السابقة التي تحدثنا عنها، قد تجمعت بكل قواها وإفرازاتها لتصب في أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد. ولا توجد الآن (١٩٨٧ م) أزمة أو مشكلة دولية تؤرق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، بدائني ومديني، مثل هذه الأزمة، خصوصاً بعد أن أصبحت قدرة عدد من البلاد المدينة على الدفع شبه معدومة وخطر الإفلاس للبنوك الدائنة قد بات وشيكاً. بل لم يحدث في تاريخ العلاقات الاقتصادية والنقدية بين مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول المتخلفة أزمة بمثل هذه الوطأة، ولا يوجد لها في التاريخ الاقتصادي أزمة مشابهة، اللهم إلا أزمة الديون والتعويضات الألمانية التي تمخضت عن معاهدة فرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وظلت آثارها مستمرة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومهما يكن من أمر فإن الديون الخارجية التي كانت مستحقة على مجموعة هذه الدول حتى نهاية الستينات لم تكن تتجاوز ٧٥ بليون دولار. وكان تطورها خلال حقبة الخمسينات والستينات يسير بمعدلات معقولة. كما لم تكن أعباء خدمتها (الفوائد + الأقساط) تسبب حرجاً شديداً لهذه البلاد، وخصوصاً أن هذه المديونية كانت تتحقق في إطار عالمي غير مضطرب بشكل شديد (بالمقارنة مع الآونة الراهنة). ناهيك عن أن تلك البلاد قد استطاعت أن تواجه خدمة هذه الديون وتدير عجز موازين مدفوعاتها من خلال حزمة من السياسات الفاعلة، مثل فرض الرقابة على الصرف، والتحكم في قطاع التجارة الخارجية، والتوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع

الثنائية، واستخدام احتياطاتها المتراكمة من الذهب والعملات الأجنبية، فهذه السياسات شكلت خطوط دفاع لا بأس بها ضد أخطار الصدمات الخارجية التي كانت تنشأ حينما تعبت قوى الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما أن تلك السياسات قد جنبت هذه البلاد الخضوع للضغوط الخارجية وتجنب تدخلات الدائنين في شؤونها الداخلية أو التخلي عن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

بيد أن هذه الأساليب سرعان ما فقدت فاعليتها حينما بدأت الفوضى تعم نظام النقد الدولي وظهرت الأزمة النقدية العالمية مع بداية عقد السبعينيات وكان أول تأثير مباشر لهذه الأزمة، على مجموعة البلاد المتخلفة، هو أنه في ضوء حالة الكساد الاقتصادي الذي خيم على الدول الرأسمالية الصناعية حدث تراخ شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها هذه البلاد. وضاعف من حرج الموقف تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، الأمر الذي انعكس مباشرة على نقص شديد في حصيلة النقد الأجنبي للصادرات.

ومن ناحية أخرى، سجلت الأسواق العالمية في حقبة السبعينيات موجة شديدة من ارتفاع أسعار كثير من السلع والمنتجات التي تستوردها البلاد المتخلفة بفعل موجة التضخم العالمي وسيطرة الاحتكارات العالمية على هذه الأسواق. وزاد الموقف سوءاً حينما تقلبت أسعار الصرف للعملات القوية.

وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يتفاقم العجز في موازين مدفوعات هذه البلاد وأن تحدث فيها أزمات حادة في سيولتها النقدية الخارجية، وعلى الأخص في ضوء هزال الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بصدد توفير السيولة الميسرة لها. وقد حاولت مجموعة هذه البلاد أن تواجه الموقف المتأزم لمدفوعات الخارجية، وخصوصاً في النصف الأول من السبعينات، من خلال استخدام احتياطاتها الدولية من الذهب والعملات الأجنبية، بيد أنه سرعان ما فقدت هذه الوسيلة فاعليتها بعد تدني تلك الاحتياطات إلى مستويات خطيرة، وبسبب ضخامة حجم العجز.

ثم لجأت في مرحلة تالية إلى محاولة الضغط على وارداتها لكي تقلل من حاجتها للنقد الأجنبي. ولكن نظراً لوجود علاقة وثيقة بين الواردات من ناحية، والمستويات المحلية للاستهلاك والإنتاج والاستثمار من ناحية أخرى، فإن هناك حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها في الضغط على الواردات، وإلا تعرض النظام المحلي لضغوط انكماشية شديدة واضطرابات اجتماعية خطيرة. ولهذا سرعان ما لجأت البلاد المتخلفة نحو الاقتراض الخارجي بشكل متزايد وبخطى سريعة للغاية.

والواقع، أنه خلال النصف الثاني من السبعينيات وحتى أوائل الثمانينات، كانت إمكانيات الاقتراض الخارجي متوفرة وإن كانت شروطها صعبة.

فالأسواق النقدية العالمية، خاصة قصيرة الأجل، كانت تسمح بتلبية حاجة هذه البلاد نحو الاقتراض المتزايد. فقد حدث في تلك الأسواق تخمة، أو إفراط شديد في السيولة من جراء ما راكمته من حجم هائل من رؤوس الأموال الساخنة (في سوق الدولارات الأوروبية) من ناحية، وبعد نجاح تلك الأسواق في إعادة تدوير الفوائض النفطية إليها من ناحية أخرى. هذا في الوقت الذي قل فيه الطلب على تلك الأموال المتراكمة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية بسبب موجة الكساد الاقتصادي فيها. من هنا، فقد سعت البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في العالم الرأسمالي إلى البلاد المتخلفة لكي تقرضها بسخاء شديد، وتمكنها من تمويل زيادة وارداتها. وسد عجز موازين مدفوعاتها، وذلك دون ضوابط أو مراعاة منها لقواعد الاحتراس المالي والضمانات المصرفية التقليدية. كان كل ما يهم هذه البنوك والمؤسسات هو الإقراض بسعر مرتفع (وخصوصاً بعد تعويم سعر الفائدة) سعياً وراء أرباح خيالية، ودون أن تراعي القدرة الفعلية أو المحتملة لهذه البلاد على الدفع مستقبلاً. هذا وتجدر الإشارة، إلى أن البنوك والمؤسسات المالية قد حظيت بتأييد حكوماتها، نظراً للعلاقة الوثيقة بين زيادة الإقراض وزيادة التصدير إلى الدول المقترضة. وهو أمر خفف من وطأة الكساد الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية. وفيما يتعلق بالبلاد المتخلفة فقد استسهلت الاقتراض الخارجي كمخرج رئيس لمواجهة عجز الحساب الجاري وأزمتها الاقتصادية، كما أن سهولة الحصول على الموارد المقترضة في ظل هستيريا الإقراض العالمي آنذاك، أصبحت تغري المسؤولين في تلك البلاد بشراء الواردات بالتقسيط غير المريح وبالتراخي في تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الاستهلاك الترفي، وبعدم الاهتمام بتطبيق السياسات النقدية والمالية والتجارية الحازمة لمواجهة أزمة العجز المتنامي في موازين المدفوعات.

وعموماً، فثمة نمو انفجاري قد حدث في أحجام الديون الخارجية المستحقة على مجموعة البلاد المتخلفة. فقد ارتفعت هذه الديون، كما سجلتها الإحصائيات الدولية، من ١٨٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٩٧٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ وإذا أضفنا إلى تلك الديون العناصر الأخرى من المديونية التي تستبعتها تلك الإحصائيات، مثل الديون العسكرية والديون قصيرة الأجل وغير المضمونة من جانب الحكومات، والالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، فإن الرقم يرتفع إلى ما يزيد عن ترليون دولار (ألف بليون). ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أنه مع هذا النمو الانفجاري في أحجام هذه الديون، حدث تشويه واضح في هيكلها، وذلك بسبب

ارتفاع نصيب الديون المستحقة لمصادر أجنبية خاصة (كالديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الفردية) على حساب نقص نصيب الديون المستحقة لمصادر رسمية، ذلك أن الديون الخاصة ذات تكلفة (سعر فائدة) مرتفعة بالقياس إلى الديون الرسمية .

والسؤال الذي يطفو على السطح الآن : ما هي آثار هذا النمو الانفجاري في الديون الخارجية المستحقة الآن على مجموعة البلاد المتخلفة ؟

وهنا نصطدم أولاً ببعض الحقائق الدامغة تتمثل في :

- حدوث نمو فلكي في أعباء خدمة هذه الديون، حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والفوائد للدائنين من ست بلايين دولار (منها بليونان دولار مدفوعات للفوائد) عام ١٩٧٠ إلى ١٣٥ بليون دولار (منها ٧٤ بليون دولار للفوائد) عام ١٩٨٥ .
- ترتب على ذلك أيضاً أن تلك المدفوعات أصبحت تلتهم نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات للبلاد المدينة . وتصل هذه النسبة الآن لمجموعة هذه البلاد حوالي ٣٥٪، مع العلم أنها تزيد عن ١٠٠٪ في عدد لا بأس به منها، وهو الأمر الذي ترتب عليه إضعاف قدرتها الذاتية على الاستيراد .
- كذلك يلاحظ، أنه ترتب على نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون نفسها، أن تناقص سريعا الانتقال الصافي للموارد المقترضة، بمعنى أن تلك الأعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية الجديدة . وفي بعض البلاد أصبح هذا الانتقال سالبا، أي أن مجموع الفوائد والأقساط المدفوعة أصبح يزيد عما تقترضه سنويا .
- أيضاً ترتب على نمو عبء الدين، بأسرع من نمو حصيلة الصادرات، وجود أزمات طاحنة في النقد الأجنبي في البلاد المدينة، وتدهور سريع في أسعار الصرف للعملة المحلية فيها .
- كما أن عددا لا بأس به من هذه البلاد بدأ يتعثرون في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المستحقة (وهو في تزايد عبر الزمن)، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الجدارة (أو الثقة) الائتمانية فيها لدى أسواق الإقراض الدولي . ونتج عن ذلك تحوط الدائنين وتشددهم في شروط الإقراض الجديد، وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمانات متنوعة .

والواقع أن تلك الآثار كان من الممكن مواجهتها، وتحجيم فاعليتها بالنسبة للمدنيين والدائنين، قبل عام ١٩٨٢ حينما كان باستطاعة نظام الائتمان الدولي أن يوفر تلك المقادير اللازمة من السيولة التي تكفي لتمويل عجز موازين مدفوعات هذه البلاد ودفع أعباء ديونها الخارجية .

ولكن بعد عام ١٩٨٢ تغيرت الصورة تماما، وبدأت دائرة الحصار للديون الخارجية تحكم الخناق أكثر فأكثر على أعناق البلاد المدينة . ففي خريف هذا العام أعلنت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، والمكسيك، وتشيلي ..) توقفها عن دفع أعباء ديونها . وكان معنى ذلك هو احتمال تفجر أزمة مصرفية شديدة للبنوك الأمريكية الدائنة لها، ووضعها على شفا الإفلاس . ولكن نظرا لأن الرأسمالية العالمية تستفيد دائما من تجاربها وأزماتها السابقة، فإنها سرعان ما تحركت، بكل قوة، لمحاصرة هذه الأزمة ومنع تفجرها . فقد سارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبمؤازرة واضحة من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك الدولي بتقديم حزمة من عمليات الإنقاذ المالي بشكل عاجل وغير مألوف لمواجهة الموقف المتأزم . وقد تمثل ذلك في تقديم قروض عاجلة لهذه الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها، والسعي لدى البنوك الأخرى لإعطائها المزيد من الائتمان، شريطة أن تطبق تلك الدول مجموعة من السياسات التصحيحية (شروط صندوق النقد الدولي) . والحقيقة، أن هذه الحزمة من عمليات الإنقاذ المالي لم تكن إنقاذا لهذه الدول - كما كان يشاع آنذاك - بل كانت إنقاذا للبنوك الأمريكية الدائنة ولدرء مخاطر الإفلاس المباشر عنها . وقد نجم عن تلك الأزمة ظاهرة جديدة، وهي أنه لأول مرة يستطيع رأس المال المالي (الممثل في شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الدولية النشطة) أن ينجح في تحميل نظام النقد الدولي، بمؤسساته المختلفة، كلفة الاشتراك في تحمل جزء من أزماته . ومنذ ذلك التاريخ، نشأ أيضا ما يمكن أن يسمى بعمليات الإقراض الإجباري، الذي أصبحت تضطر الحكومات والمنظمات الدولية منحه للدول المدينة لكي تحول دون إفلاس البنوك الدائنة لها .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أزمة القروض المصرفية عام ١٩٨٢ حدث هبوط شديد في سرعة نمو القروض المصرفية في الأعوام التالية بعد أن قامت البنوك بمراجعة سياستها الائتمانية، وبدأت تتشدد في مراعاة قواعد الاحتراس المالي والضمانات التي تقيس بها الجدارة الائتمانية للدول التي تطلب الاقتراض منها، وهو الأمر الذي أدى إلى حرمان الكثير من الدول المدينة من فرص الاقتراض الجديدة . بيد أن المشكلة الجوهرية، هنا هي أن هبوط الائتمان المصرفي الدولي الذي كان يشكل حتى عهد قريب المصدر الرئيس للسيولة الخارجية المقترضة للبلاد المتخلفة، إنما يعني تزايد الضغوط والعوامل التي تؤدي إلى عدم قدرة هذه البلاد على دفع أعباء ديونها الخارجية،

وتعريضها لمخاطر عدم إمكان تمويل وارداتها الضرورية. كما أن ذلك، يعرض الدول والجهات الدائنة لمخاطر جمة من جراء توقف هذه الدول عن الدفع.

هذه التطورات السريعة والمعقدة التي لحقت بأزمة المديونية الخارجية لمجموعة البلاد المتخلفة هي التي تفسر لنا لماذا أصبحت عمليات إعادة الجدولة لتلك الديون من الأمور المألوفة في عالم اليوم. بعد مغيب شمس بحبوحة القروض الدولية. ومن خلال هذه المعطيات يكون الفخ معداً بشكل محكم لاصطياد الفرائس التي تطلب إعادة الجدولة، وإخضاعها بالقوة لحظيرة الهيمنة المباشرة للدائنين، لضمان تسديد الديون وإملاء الشروط والضوابط التي تكفل مصالحهم حالياً ومستقبلاً من خلال ما يسمى بعمليات التكييف.

وهنا يوضح لنا د. زكي ماذا يقصد بإعادة جدولة الديون:

لا شك في أن البلد الذي يطلب عملية إعادة الجدولة لديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع اقتصادي طاحن، أو في أزمة اقتصادية شديدة المراس. وأهم سمات هذه الأزمة هي أن البلد المدين إذا ما استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية الاستهلاكية والوسيطه والاستثمارية، وفي الوقت نفسه يجد صعوبات شديدة في الحصول على قروض جديدة بسبب اهتزاز الثقة في قدرته على الدفع. وحينما تستمر هذه الأزمة فترة من الزمن، فإن البلد يتدهور فيه مستوى الاستهلاك الجاري، وينقص عرض السلع، وترتفع الأسعار، وتتعطل الطاقات الإنتاجية عن الدوران، وتزايد البطالة، ويتراجع النمو الاقتصادي، ويتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر.

وحينما يحدث ذلك، يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة. بيد أنه إذا كان النظام السائد عاجزاً عن التصدي بحزم لهذا المأزق من خلال وضع برنامج صارم لترشيد الأداء في الاقتصاد القومي، وزيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد الممكنة، وضبط عمليات التجارة الدولية فإنه يقع لا محالة في حالة حصار شديد المراس. وينتهي به الأمر في النهاية إلى طلب إعادة جدولة ديونه، ويبيدي استعداداً لتنفيذ ما يطلبه منه الدائنون. وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية يكون فيه معدل خدمة الدين (أي نسبة ما تفتترسه مدفوعات الفوائد والأقساط من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع البلد أن يحافظ على المستوى الضروري لوارداته.

تبدأ عملية إعادة الجدولة بطلب أو بإعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة. وإذا ما بدأت هذه المفاوضات (فإنها عادة ما تتم طبقاً لقواعد نادي باريس. وهو ناد ليست له صفة رسمية. وعادة ما تعقد الاجتماعات في باريس ويرأسها أحد كبار موظفي وزارة المالية الفرنسية. وقد يتمخض عن هذه الاجتماعات تكوين هيئة استشارية أو كونسورتيوم يضم جبهة الدائنين ومراقبين من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي، ومراقبين من منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الاونكتاد). وخلال هذه الاجتماعات يتعين على البلد الذي يطلب إعادة الجدولة أن يقدم تقريراً مفصلاً عن أوضاعه الاقتصادية والمشكلات المختلفة التي يواجهها، وأن يضع كافة المعلومات المتعلقة باقتصاده أمام المجتمعين.

وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة الجدولة يتعين على البلد المدين أن يذعن لشترطين أساسيين:

الشرط الأول: أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها كإجراء عقابي له حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة. وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي على القروض المعاد جدولتها.

الشرط الثاني: أن البلد المدين يتعين عليه في جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذا الاتفاق يتعين على البلد المدين أن يتعهد بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وهو تعهد يرد في خطاب النوايا المتبادل بين البلد المعني وصندوق النقد الدولي. وهذه السياسات تنصب على التجارة الخارجية، والإنفاق العام والسياسة الاستثمارية للدولة. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا، ولو في عجلة سريعة، إلى أهم الملامح التي يطلب صندوق النقد الدولي من البلد المدين تنفيذها.

ففيما يتعلق بالتجارة الخارجية تكون مطالب الصندوق كما يلي:

١- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية أي الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء، وإلغاء التعدد في أسعار الصرف، وذلك من خلال تعويم السعر، أو إقامة ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبي.

٢- إلغاء الرقابة على الصرف، وتحرير التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، وإباحة حيازة النقد الأجنبي للأفراد والهيئات من خارج القطاع العام، وإقرار حق التعامل فيه، وإباحة حرية دخول وخروج العملات الأجنبية.

٣- إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، والاتجاه تدريجياً نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية.

٤- إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد وإلغاء التنظيمات والإجراءات التي كانت تطبق لتشجيع الصادرات.

وليس يخفى أن محصلة هذه المطالب هي فرض نمط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة الانفتاح، والمنافسة الأجنبية، ومحاربة الاحتكار في الداخل. وكل هذا يعني أن الدولة المدينة يتعين عليها ببساطة شديدة- أن تتخلى عن الضوابط والخيوط التي كانت تمسك بها لمعالجة اختناقات النقد الأجنبي وإدارة عجز ميزان المدفوعات. وكل ذلك بأمل أن يقل العجز بميزان المدفوعات، وحاجة الدولة للاقتراض الخارجي، بينما التنفيذ العملي لتلك الوصايا / المطالب قد تمخض عن عكس ذلك.

وفيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام يطالب الصندوق بضرورة إلغاء، أو التقليل تدريجياً من عجز الموازنة العامة للدولة، بهدف كبح جماح التضخم المحلي، وذلك عبر حزمة من السياسات أهمها ما يلي:

١- تقليل نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

٢- إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل وإطلاق تحديد أسعارها طبقاً لكلفتها الاقتصادية.

٣- تخفيض حجم التوظيف الحكومي وتجميد الأجور.

٤- زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام وزيادة أسعار الخدمات والطاقة.

٥- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام، وإن كان الصندوق لا يطالب بوضع مثل هذه الحدود على الائتمان المصرفي المسموح به للقطاع الخاص.

٦- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

٧- زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

والواقع، أن محصلة هذه الوصايا / المطالب تهدف إلى فرملة (كبح) نمو الطلب المحلي من خلال الضغط على استهلاك ذوي الدخل المحدود، وتعطيل برامج التنمية والارتضاء بمعدلات مرتفعة للبطالة.

وفيما يتعلّق بالسياسة الاستثمارية، يطالب الصندوق بضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، وذلك بحجة أن ما تحتاج إليه البلاد المتخلفة المدينة ليس هو القروض العامة الخارجية وإنما الأموال الخاصة. ويكون ذلك عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم من خلال وضع ضمانات كافية وامتيازات سخية لهذه الاستثمارات، مثل إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية وحصولها على مواد الطاقة والأراضي والمواد الخام بأسعار رخيصة، والسماح لها بحرية تحويل أرباحها للخارج وتصفية أعمالها في أي وقت تشاء. وكل هذا يتطلب أن يجري البلد المدين تعديلاً جوهرياً في قوانينه الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك يطالب الصندوق بضرورة منح هذه المزايا والضمانات للقطاع الخاص المحلي. ويلح الصندوق هنا على ضرورة تحويل كثير من شركات وهيئات ونشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

أما فيما يختص بطبيعة التوجهات الاستثمارية فإن الصندوق ينصح البلد المدين بضرورة التوجه بالاستثمارات الجديدة نحو القطاعات التصديرية حتى يمكن أن تزيد قدرته في الحصول على النقد الأجنبي الذي يلزم لدفع أعباء الديون.

هذه هي أهم الملامح التي يسفر عنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل الموافقة على عملية إعادة جدولة الدين.

فإذا أذعن البلد للصندوق، وتم الاتفاق معه، فإن الدائنين ينظرون إلى هذا الاتفاق على أنه بمثابة شهادة حسن سير وسلوك وأن البلد يستطيع بعد ذلك أن يستعيد قدرته على الاقتراض.

ومما يدعو للدهشة، أنه رغم ما في هذا الاتفاق من إذعان وتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المدين، إلا أن كثيراً من المسؤولين في البلد المدين يصرحون عقب التوقيع على خطاب النوايا والتصديق عليه من قبل الصندوق، بأن هذا الاتفاق هو دليل صحة على المسار الاقتصادي الذي يسلكه البلد، بينما الصحيح هو أن ذلك دليل على الرضوخ للتبعية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وعلى أي حال، فإن صندوق النقد الدولي يقدم بعد الاتفاق مكافأة رمزية للبلد المدين (تسهيل ائتماني) تتمثل في حفنة من الدولارات (تتراوح ما بين ٢٥٠ - ٧٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في شكل سيولة نقدية للمساعدة في مواجهة مصاعب العجز بميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الصندوق لا يقدم هذا التسهيل الائتماني دفعة واحدة، وإنما يعطيه على شكل شرائح سنوية، ويرتبط إعطاء كل شريحة بمدى التقدم والانضباط في تنفيذ التعهدات / المطالب التي التزم البلد

بتنفيذها كما جاءت في خطاب النوايا. ويقوم الصندوق بإرسال بعثة خاصة كل ستة شهور للبلد المدين لكي يقيم ويراقب الوضع الاقتصادي.

وفي غالبية الأحوال يكون للصندوق ممثل مقيم في الدولة المدينة (يجلس في البنك المركزي أو في وزارة الخزانة) لكي يراقب عن كثب تطور أحوال السياسة الاقتصادية، وربما يكون له حق إبداء الرأي في القوانين والإجراءات المالية والنقدية والتجارية التي تصدرها الدولة.

وهكذا يتضح لنا، من الشروط والضغوط الخارجية المصاحبة لعملية الجدولة، أن البلاد المدينة التي ترضخ لهذه العملية عليها أن تقبل بالإدارة الخارجية المباشرة لاقتصادياتها، ليس فقط لضمان تسديد ديونها، بل ولضمان بقائها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على النطاق العالمي وتشديد استغلالها وزيادة انفتاحها وليس يخفى أن الخطأ الأساسي والجوهري الذي يؤخذ على تشخيص صندوق النقد الدولي لأزمة المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة، هو أن الصندوق يرجع هذه الأزمة لتأثير السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها هذه البلاد، وأنها نتيجة لذلك تعيش في حالة إفراط طلب، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاقتراض لإشباعه. وعليه، فإن الحل يكون من خلال القضاء على هذا الطلب المفرط عن طريق تخفيض الاستهلاك والاستثمار والسماح لرأس المال الأجنبي بالعودة لتلك البلاد، والتكيف مع الأوضاع المتغيرة والمضطربة للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ومهما يكن من أمر فإن وقائع التاريخ المعاصر وحقول التجارب التي طبقت فيها شروط إعادة الجدولة في العديد من البلاد المدينة تسفر عن حقيقة دامغة، وهي أن عمليات إعادة الجدولة كانت بمثابة تخدير للأزمة وليس علاجاً لها، بدليل طلب تكرار هذه العمليات من حين لآخر للدولة الواحدة. وهو تخدير تتمكن من خلاله الدول الدائنة - بمؤازرة الصندوق - من تعميق غيبوبة المريض حتى يسهل إخضاعه وضمان السيطرة عليه. فمن الثابت أن تلك الشروط التي أشرنا إليها آنفاً، استهدفت فقط توفير الموارد للوفاء بعبء الدين من خلال برنامج انكماش صارم، يعمل على خفض الاستهلاك الضروري، وفرملة عجلات التنمية، وتجميد طموحات رفع مستوى معيشة سكان هذه البلاد. كما أن التطبيق العملي لها قد تمخض عن نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت هذا الوضع.

ولهذا سرعان ما بدأ قادة هذه البلاد - مؤخرًا - يجأرون بالشكوى المرة لأنهم قد قبلوا تلك الشروط، وذهبوا في ذلك إلى آخر مدى ممكن، ومع ذلك فإن أحوال بلادهم الاقتصادية تزداد سوءاً. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا العجز بميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر

الصرف قد استقر، ولا القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي أعطي له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع أن ينعش الاقتصاد المحلي، بل استغل الأزمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيهية مرتبطة بالتعامل الخارجي. وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وزادت بطالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاء على شقاء. وكلما نظر هؤلاء القادة إلى حجم الأعباء المتوقع دفعها للدائنين في السنوات القادمة وقارنوا ذلك بإمكانات بلادهم في ضوء الوضع الراهن واحتمالات تطوره، أدركوا حجم الكارثة التي تنتظر بلادهم إذا ما استمروا على هذا الطريق.

لهذا كله دخلت أزمة الديون الخارجية دائرة العلاقات السياسية الدولية، وأصبح التفكير في علاجها غير قاصر على مساهمات الاقتصاديين والتكنوقراط الماليين، بل والمشتغلين بالعمل السياسي. من هنا فقد عقدت الدول المدينة، وعلى مستوى رؤسائها، عدة مؤتمرات واجتماعات دولية وإقليمية، وراحت تطرح أمانيتها ومطالبها المعقولة جدا في ضوء مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين، مثل:

- تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
- تخفيف شروط إعادة الجدولة.
- تجميد الديون لفترة معقولة (من عشرة لعشرين سنة).
- وضع حدود مقبولة لخدمة الدين.
- زيادة تدفق القروض الميسرة للدول المدينة.
- وجود آليات مناسبة تكفل مساعدة الدول ذات الوضع الحرج.
- التخلي عن نزعة الحماية وتشجيع نفاذ صادرات البلاد المدينة إلى أسواق البلاد الدائنة.
- تخفيف شروط صندوق النقد الدولي وزيادة قروضه غير المشروطة للبلاد المدينة.
- ضرورة مراعاة التوفيق بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية.
- المعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة، كإلغاء ديونها مثلا.
- إصلاح نظام النقد الدولي والعمل على استقرار أسعار الصرف.. الخ.

ومع أن هذه الأمانيات والاقتراحات، لا تمثل حتى الآن أي نوع من المجابهة مع الدائنين ولا يوجد بها أي غلو أو تطرف، يمكن أن تعمل على الحد من تفاقم الأزمة وتحميم آثارها المدمرة للدائنين والمدينين، إلا أنها لا تتصدى أصلاً لجوهر المشكلة: وهي التبعية للخارج وعلاقات الاستغلال واللاتكافؤ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا

تملك الدول المدينة، حتى الآن، أي إمكانية لتحويلها من مجرد أمني إلى فعل مؤثر بسبب غياب التضامن، واختلاف المواقف بينها، وعدم وجود ناد للمدين على غرار نادي باريس للدائنين، ولهذا لم تلق أي صدى أو قبول لدى الجهات الدائنة.

وهكذا، يتضح لنا، أنه ليس بالإمكان تفسير الأزمة الراهنة للديون الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث أو البحث عن علاج لها، من خلال المقولات المسطحة التي تطرحها النظريات المألوفة في كتب الاقتصاد المتداولة (مثل مقولات حركات رؤوس الأموال الدولية، حالات الفئاض والعجز وآليات تسويتها، نظرية مراحل المديونية.. الخ). بل يتعين البحث عن ذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، التي يشكل انهيار نظام النقد الدولي أحد معالمها الرئيسية.